

السياسة 11 (2024)

الاعتراف بالتعثر

1- الغرض والنطاق

- 1-1 وصف سياسة وكالة سمة للتصنيف الائتماني (تصنيف) في الاعتراف بتعثر الجهة المصنفة التي لا تفي بالتزاماتها من الديون في الوقت المحدد.
- 2-1 أعدت هذه السياسة بناءً على المادة 21 (هـ) من لائحة وكالة التصنيف الائتماني الصادرة عن هيئة السوق المالية والتي تلزم وكالات التصنيف الائتماني المعتمدة بنشر معدلات التعثر التاريخية بشكل دوري، على الأقل مرة واحدة سنويًا.

2 سياسة تعريف التعثر

- 1-2 التعثر في الوفاء بالتزامات الديون الخاضعة لجداول السداد المحددة مسبقًا:
- 1-1-2 بالنسبة للتزامات الديون الخاضعة لجداول السداد المحددة مسبقًا، يعتبر أي تأخير أو عدم سداد وفقًا للشروط المتفق عليها لتسهيلات الدين بمثابة تعثر، حتى لو كان التأخير "يومًا واحدًا أو ريالًا واحدًا". لا تعتبر الأخطاء الإدارية أو التقنية البحتة تعثرًا، إذا تم تداركها على الفور.
- 2-2 التعثر في الوفاء بالتزامات الديون التي لا تخضع لجداول سداد محددة مسبقًا.
- 1-2-2 بالنسبة للتزامات الديون التي لا تخضع لجداول السداد المحددة مسبقًا، تتجاوز المطالبات بالسداد قدرة الجهة المصنفة على السداد.
- 3-2 التعثر في السداد عند منح المقرضين فترات سماح إضافية بعد تاريخ الاستحقاق.
- 1-3-2 قد يمنح المقرضون فترة سماح تصل إلى (ن) يومًا بعد تاريخ الاستحقاق (ت). وبالتالي، يصبح تاريخ الاستحقاق الفعلي هو (ت + ن).
- 2-3-2 يعتبر أي تأخير أو عدم سداد بعد تاريخ (ت + ن) بمثابة تعثر.
- 4-2 التعثر في حالة الدين المعاد جدولته
- 1-4-2 لا تعتبر إعادة جدولة الدين قبل تاريخ الاستحقاق تعثرًا، إذا لم يكن هناك خسارة كبيرة في صافي القيمة الحالية (NPV) للمقرضين، وكان سداد الدين يتم في الوقت المحدد قبل إعادة الجدولة.
- 2-4-2 تعد أي دفعة فائتة أو متأخرة قبل الموافقة على إعادة الجدولة بمثابة تعثر.
- 3-4-2 ستراعي تصنيف عدد عمليات إعادة جدولة الديون التي تمت والغرض من إعادة الجدولة. في حال رأت تصنيف أن إعادة الجدولة تهدف إلى تخفيف أعباء الديون على المقرض في ظل ضائقة مالية، مما قد يتسبب في خسائر للمقرض، فقد تقوم بتصنيف بتخفيض التصنيف الائتماني.
- 4-4-2 قد يُعامل الانخفاض الحاد في جودة الائتمان للجهة على أنه حالة تعثر.
- 5-2 التعثر في حالة النزاع التجاري
- 1-5-2 لا يُعتبر أي تأخير في سداد التزام محدد بمثابة تعثر إذا كان التأخير ناتجًا عن نزاع تجاري حقيقي، وفقًا لتقييم تصنيف، شريطة أن تكون الجهة المصنفة في وضع مستقر يُمكنها من الوفاء بجميع التزاماتها المتعلقة بالديون.
- 2-5-2 إذا كان مثل هذا التأخير قد يؤثر على المخاطر المالية للجهة بسبب خرق بعض العهود، فقد يتم تخفيض التصنيف

الائتماني.

3-5-2 يُعتبر أي تأخير في السداد، والذي يعود بشكل أساسي إلى الوضع المالي الضعيف للجهة المصنفة، تعثراً.

6-2 التعثر في الأدوات الهجينة

1-6-2 على الرغم من أنه في بعض الحالات التي تسمح فيها الشروط والأحكام الخاصة بالأدوات الهجينة بتأجيل السداد تحت ظروف معينة، إلا أن عدم السداد أو تأجيله يعتبر تعثراً.

3 تأثير التعثر

- 1-3 في حالة التعثر، تقوم تصنيف بتخفيض التصنيف الائتماني للجهة المصنفة أو الأداة المصنفة إلى "د".
- 2-3 إذا كان للأداة المتعثرة أسباب قوية تجعلها مختلفة عن غيرها التي لم تتعثر، فقد لا يتم تعديل تصنيف الأخيرة إلى "د"، رغم أنها من نفس المصدر. ومع ذلك، فإن هذا ينطبق فقط في الحالات التالية:
 - 1-2-5 إذا كانت الأداة اللاحقة أعلى مرتبة من الديون المتعثرة وكان احتمال تعثرها أقل؛ و
 - 2-2-5 في حال تم تخصيص التدفقات النقدية لخدمة الأخيرة بشكل مستقل، ولا توجد شروط للتعثر المتبادل.

صادر عن وكالة سمة للتصنيف الائتماني، تصنيف. يُمنع منعاً باتاً نسخ أو نقل أي جزء منه بأي طريقة كانت، ما لم يتم الحصول على إذن من وكالة سمة للتصنيف الائتماني، تصنيف.
حقوق النشر © 2025

يُمثل التصنيف الائتماني المصدر رأي وكالة سمة للتصنيف الائتماني الحالي حول المخاطر الائتمانية المستقبلية النسبية للدولة أو الجهات. لا يُعد هذا توصية لشراء أو بيع أو الاحتفاظ بأي ورقة مالية، فهو لا يقدم أي رأي حول سعر السوق للورقة المالية أو ملاءمتها لمستثمر معين، ولا يتضمن أي تدقيق من قبل وكالة سمة للتصنيف الائتماني. لا يعكس التصنيف الائتماني أيضاً قانونية وإمكانية تنفيذ الالتزامات المالية.

تتلقى وكالة سمة للتصنيف الائتماني تعويضات مقابل خدماتها في مجال التصنيف، ولكن تلقي هذه التعويضات لا يؤثر بأي شكل من الأشكال على آراء وكالة سمة للتصنيف الائتماني أو عملياتها التحليلية الأخرى. في جميع الحالات، تلتزم وكالة سمة للتصنيف الائتماني بالحفاظ على موضوعية ونزاهة واستقلالية تصنيفاتها.